

صياغة الاستراتيجية المثلى لإدارة التعاون الإقليمي بين العراق ودول الجوار في مجال مكافحة

المخدرات: دراسة تحليلية

الأستاذ الدكتور علي رضا جزيني

الجامعة العليا للدفاع الوطني / طهران

العقيد إبراهيم عبد الكريم عبد الحسن السوداني

وزارة الداخلية العراقية

العقيد الحقوقي امير ساجت مدلول

وزارة الداخلية العراقية

Dorcheh1101@gmail.com

ibraheemalsudany15@gmail.com

Ameerah322@gmail.com

المستخلص

الخلفية والهدف: تمثل المخدرات والمؤثرات العقلية تهديداً متعدد الأبعاد يمس الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني والإقليمي، وبسبب الموقع الجيوسياسي للعراق وحدوده مع دول مرتبطة بمسارات التهريب، أصبح جزءاً محورياً في شبكات المخدرات الإقليمية. وعليه يهدف البحث إلى تصميم إطار تعاون استراتيجي بين العراق والدول المجاورة لتعزيز السيطرة والوقاية من انتشار المخدرات.

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج المختلط (الكمي-النوعي)، من خلال المقابلات المتعمقة وتحليل المحتوى والوثائق الرسمية، وتم تحديد مكونات التعاون الإقليمي ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية: الفني، المالي، والبيئي-المؤسسي، واستخدمت هذه الأبعاد في بناء استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، مع اعتماد أدوات تحقق لضمان صدق البيانات وإمكانية تتبعها.

النتائج: أظهرت النتائج أن التعاون الإقليمي يمثل بنية متعددة الأبعاد، وأن البعد البيئي-المؤسسي بما يتضمنه من حوكمة وتشريعات وثقة وظروف أمنية يُعد الأكثر تأثيراً في فاعلية التعاون، في حين يسهم البعدان الفني والمالي في دعم الاستدامة من خلال تطوير البنى التحتية، وتوظيف التقنيات الحديثة، وضمان التمويل والشفافية.

الاستنتاجات: توصل البحث إلى نموذج مفاهيمي يوضح التكامل بين الأبعاد الثلاثة، مع تطوير أداة قياس للتعاون الإقليمي، ويسهم في سد فجوة الدراسات السابقة عبر التركيز على آراء القيادات الإدارية وصناع القرار في وزارة الداخلية العراقية. ويقدم البحث إطاراً عملياً لتعزيز التعاون الحدودي والإقليمي بما يدعم الحد من انتشار المخدرات وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، التعاون الإقليمي، التحالف الاستراتيجي

المقدمة

تُعد المخدرات والمؤثرات العقلية من أبرز التهديدات العالمية لما تسببه من آثار صحية واجتماعية واقتصادية وأمنية واسعة، ويواجه العراق تحديات متزايدة في هذا المجال نتيجة موقعه الجغرافي وحدوده مع دول تمثل مصادر أو ممرات لتهريب المخدرات. وأثبتت التجارب أن مواجهة هذه الظاهرة تتجاوز قدرات الدول منفردة، مما يستلزم بناء تعاون إقليمي قائم على تنسيق السياسات، وتبادل المعلومات، وتعزيز القدرات التنفيذية والرقابية، مع مراعاة الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة. وانطلاقاً من ذلك، يهدف البحث إلى تصميم إطار استراتيجي للتعاون بين العراق

والدول المجاورة، يستند إلى تحليل الواقع والتحديات والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية، بما يسهم في تعزيز الأمن والصحة العامة والتنمية المستدامة.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تمثل تجارة وتهريب المخدرات أحد أخطر التهديدات العابرة للحدود لارتباطها بالجريمة المنظمة وغسل الأموال والفساد والأنشطة الإرهابية، مما يجعلها قضية أمنية ذات بعد وطني وإقليمي. ويواجه العراق تحديات متزايدة بسبب موقعه الجيوسياسي وضعف بعض البنى الأمنية والرقابية، إضافة إلى كونه ضمن مسارات التهريب الإقليمية، فضلاً عن اختلاف أدوار دول الجوار بين الإنتاج والعبور والاستهلاك، مما يجعل مواجهتها مسؤولية مشتركة. وعلى الرغم من وجود تعاون بين العراق والدول المجاورة، إلا أنه ما يزال محدوداً ومجزأً ويفتقر إلى إطار استراتيجي مؤسسي ينظم التنسيق وتبادل المعلومات وتوزيع المسؤوليات والمتابعة. كما تسهم التحديات الداخلية مثل ضعف التنسيق المؤسسي والفساد ونقص الموارد وهشاشة البنى الحدودية في تقليل فاعلية جهود مكافحة. وتتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى تصميم إطار تعاون استراتيجي متكامل ومرن بين العراق والدول المجاورة يضمن تنسيقاً فعالاً ومستداماً للحد من انتشار المخدرات، بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

ثانياً: أهمية البحث

١. تصميم إطار استراتيجي يعزز التعاون والتنسيق بين العراق والدول المجاورة في مكافحة المخدرات.
٢. تطوير آليات مشتركة لتبادل المعلومات ورفع كفاءة التعاون الأمني والحد من نشاط شبكات التهريب.
٣. تقديم حلول تتوافق مع الخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية لدول المنطقة.
٤. الإسهام في تحسين الصحة العامة، وتعزيز الأمن الإقليمي، ودعم التنمية المستدامة والاستقرار.

ثالثاً: أهداف البحث

دراسة وتحليل إمكانات ومعوقات التعاون الاستراتيجي بين العراق والدول المجاورة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتصميم إطار تعاون استراتيجي يتلاءم مع الظروف الإقليمية لتعزيز التنسيق والإجراءات المشتركة للسيطرة على انتشارها والوقاية منها.

الأهداف الفرعية:

١. تشخيص واقع التعاون الإقليمي بين العراق والدول المجاورة في مكافحة المخدرات.
٢. تحليل المعوقات القانونية والسياسية والأمنية والثقافية المؤثرة في التعاون الإقليمي.
٣. الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في تصميم أطر التعاون.
٤. تقديم مقترحات لتطوير آليات التنسيق، وتبادل المعلومات، والتعاون الأمني.
٥. تقييم القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي.
٦. دراسة الجدوى المالية والفنية والبيئية لإنشاء إطار تعاون استراتيجي بين العراق والدول المجاورة.

رابعاً: أسئلة البحث

السؤال الرئيس: كيف يمكن تصميم إطار تعاون استراتيجي بين العراق والدول المجاورة للسيطرة على انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية والوقاية منها؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما واقع التعاون الإقليمي الحالي في مجال مكافحة المخدرات؟
٢. ما أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية التعاون الاستراتيجي؟
٣. كيف يمكن توظيف التجارب الإقليمية والدولية في تصميم إطار تعاون ملائم للمنطقة؟
٤. ما الآليات الكفيلة بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون الأمني؟
٥. ما مدى توافر القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ إطار التعاون؟

٦. ما جدوى إنشاء إطار تعاون استراتيجي من الجوانب المالية والفنية والبيئية؟

خامسا: فرضيات البحث

نظراً لاعتماد الدراسة على المنهج الاستكشافي، لم تُصغ فرضيات بحثية، واعتمدت الدراسة على الإجابة عن الأسئلة البحثية لتحقيق أهدافها. هذا الجزء طويل، لكن في البحث المستل لا ينبغي نقله بهذه التفاصيل. فالغرض من الإطار النظري في المقال العلمي هو تقديم الأساس المفاهيمي الذي يخدم مشكلة البحث مباشرة، وليس استعراضاً موسعاً كما في الأطروحة. لذلك اختصرته مع الحفاظ على القيمة العلمية وجميع الاستشهادات المرجعية.

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً: مفهوم المخدرات وتهريب المخدرات

تشير الأدبيات القانونية والأمنية إلى أن المخدرات هي مواد طبيعية أو صناعية تؤدي إلى الاعتماد الجسدي أو النفسي، ويُعد تداولها غير المشروع تهديداً للصحة العامة والاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني، وقد نظمت الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة (١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٨٨) الإطار القانوني لمكافحتها (Bewley-Taylor, 2012: 12) تهريب المخدرات أحد أبرز أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إذ يعتمد على شبكات دولية معقدة تشمل الإنتاج والنقل والتوزيع وغسل الأموال، مستفيداً من ضعف الرقابة الحدودية، والفساد الإداري، والاختلافات القانونية بين الدول، فضلاً عن ارتباطه بتمويل الإرهاب والجرائم المالية وما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية (Reitano, 2020: 112) (Gootenberg, 2008: 21)

ثانياً: الجريمة المنظمة وعلاقتها بتهريب المخدرات

تمثل تجارة المخدرات أحد أهم الأنشطة الاقتصادية للجريمة المنظمة، إذ ترتبط بتمويل الجماعات المسلحة والإرهابية، وغسل الأموال، والفساد الإداري، والتداخل مع أنشطة إجرامية أخرى مثل تهريب الأسلحة والبشر، الأمر الذي يضعف سيادة الدولة ويهدد الاستقرار السياسي والأمني (Berlusconi, 2019: 250-253) وفي العراق، أسهمت التحولات الأمنية بعد عام ٢٠٠٣ في توسع نشاط شبكات التهريب وتحويلها إلى أحد عوامل إعادة إنتاج النفوذ السياسي والفساد المؤسسي (Felbab-Brown, 2010: 82-85)

ثالثاً: تهريب المخدرات بوصفه تهديداً للأمن الوطني والإقليمي

تنظر الأدبيات الأمنية الحديثة إلى تهريب المخدرات باعتباره تهديداً عابراً للحدود يمس الأمن الوطني والإقليمي، إذ يقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويضعف مؤسسات الدولة، ويعزز نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، بما يتوافق مع نظرية المجمع الأمني الإقليمي التي تؤكد الترابط الأمني بين المتجاورة (UNODC, 2023: 57)، (Boivin et al., 2020: 65-68) ويمتد تأثير تهريب المخدرات إلى أربعة أبعاد رئيسية؛ أمنياً من خلال تمويل الجماعات المسلحة وإضعاف سيادة الدولة؛ واقتصادياً عبر غسل الأموال وتوسيع اقتصاد الظل وتقويض الاقتصاد الرسمي؛ واجتماعياً نتيجة ارتفاع معدلات الإدمان والجريمة وتراجع رأس المال الاجتماعي؛ وسياسياً من خلال تعزيز الفساد وإضعاف الحوكمة وسيادة القانون، وهي تأثيرات برزت بصورة واضحة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة هشاشة المؤسسات الأمنية والسياسية ؛ UN (Boivin et al., 2020: 70-85) (Reitano, 2020: 128-135)

رابعاً: ضرورة التعاون الإقليمي

تؤكد الأدبيات أن الطبيعة العابرة للحدود لتهريب المخدرات تجعل الإجراءات الوطنية وحدها غير كافية، الأمر الذي يفرض بناء أطر تعاون إقليمي تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق العمليات الأمنية، ومواءمة التشريعات، وتعزيز التعاون المالي لمكافحة غسل الأموال، بما يساهم في رفع كفاءة المواجهة وتعزيز الثقة والأمن الإقليمي (Boivin et al., 2020: 88-91) ؛ (Berlusconi, & Giommoni, 2019: 256-259) وبناءً على ذلك، يمثل التعاون الإقليمي المتعدد المستويات الأساس الأكثر فاعلية لتطوير استراتيجيات مستدامة للحد من انتشار المخدرات وتعزيز الأمن الإقليمي.

خامسا: التعاون والتحالف الاستراتيجي بين الدول

يُعرف التحالف الاستراتيجي بأنه تعاون رسمي ومؤسسي طويل الأمد بين دولتين أو أكثر لتحقيق مصالح أمنية وسياسية واقتصادية مشتركة (Kegley & Blanton, 2016: 142-145)؛ وفي مجال مكافحة تهريب المخدرات، يمثل هذا التحالف آلية رئيسية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود من خلال التنسيق بين المؤسسات الأمنية والقضائية وتبادل المعلومات وتنفيذ العمليات المشتركة (EUR-Lex, 2024: 12)

وتتمثل أبرز خصائص التحالفات الاستراتيجية في وجود تهديد مشترك، والاستمرارية المؤسسية، وتقسيم الأدوار بين الدول، والتنسيق العملي وتبادل المعلومات، وهي عناصر تزيد من كفاءة مكافحة شبكات التهريب (Reitano, 2020: 145-148) ويرى منظرو العلاقات الدولية أن الدول تلجأ إلى التحالفات عندما تكون كلفة عدم التعاون أعلى من كلفة التعاون، مما يجعل التحالفات الاستراتيجية ضرورة لمواجهة تهريب المخدرات (Kaplan, 2013: 58) وانطلاقاً من ذلك، يتبنى البحث مفهوم التحالف الاستراتيجي بوصفه إطاراً للتعاون الإقليمي بين العراق والدول المجاورة في المجالات الأمنية والاستخبارية والقضائية والحدودية.

سادساً: الأسس النظرية للتعاون الإقليمي

استند البحث إلى ثلاثة أطر نظرية رئيسة لتفسير التعاون الإقليمي في مواجهة تهريب المخدرات:

- **نظرية الأمن التعاوني:** تؤكد أن التهديدات العابرة للحدود لا يمكن مواجهتها بجهود دولة واحدة، بل تتطلب التعاون متعدد الأطراف، وبناء الثقة، وتبادل المعلومات، والتنسيق الأمني، وهو ما يعزز قدرات الدول في مكافحة الجريمة المنظمة (Acharya, 2008: 12) (Booth & Wheeler, 2008: 12) (2021: 45)
 - **نظرية الأمن الإنساني:** تنقل مركز الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، وتعد المخدرات تهديداً للصحة العامة، ورأس المال البشري، والتماسك الاجتماعي، الأمر الذي يفرض دمج الإجراءات الوقائية والاجتماعية مع التدابير الأمنية (Paris, 2001: 103)
 - **نظرية مجمع الأمن الإقليمي:** تفترض الترابط الأمني بين الدول المتجاورة، وأن أمن العراق يرتبط بأمن دول الجوار في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، مما يجعل التنسيق الحدودي وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة ضرورة استراتيجية (Buzan & Wæver, 2003: 89)
- وبناءً على هذه الأطر، يستند النموذج المفاهيمي للدراسة إلى دمج التعاون المؤسسي، والأبعاد الإنسانية، والتنسيق الأمني الإقليمي لتأسيس تحالف استراتيجي قادر على الحد من تهريب المخدرات.

سابعاً: دراسة جدوى التعاون الإقليمي

تُعد دراسة الجدوى أداة أساسية لتقييم إمكانات نجاح التعاون الإقليمي قبل الشروع في تنفيذه، إذ تساهم في تحديد القدرات والمتطلبات الفنية والمالية والمؤسسية، وتقليل مخاطر الفشل، ودعم عملية اتخاذ القرار (Houghton & Chen, 2021: 101)

١. الجدوى الفنية

تشير الجدوى الفنية إلى تقييم البنية التحتية والقدرات التقنية اللازمة لدعم التعاون الإقليمي، بما يشمل قواعد البيانات المشتركة، وأنظمة تبادل المعلومات، والرقابة الحدودية، وأنظمة الإنذار المبكر، وتوحيد الإجراءات التشغيلية بين الدول. وتؤكد الأدبيات أن نجاح مكافحة تهريب المخدرات يعتمد على تكامل هذه المكونات الفنية أكثر من اعتماده على الإجراءات المنفردة (Houghton & Chen, 2021: 101)

كما تشير الدراسات إلى أهمية توظيف التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وإنترنت الأشياء، والطائرات المسيّرة، والأنظمة متعددة المستشعرات، في رفع كفاءة الرقابة الحدودية والكشف المبكر عن عمليات التهريب (Kolade, & Kolade, 2023: 1-15) ؛

وانطلاقاً من ذلك، يتطلب تصميم إطار التعاون الإقليمي توافر أربع متطلبات فنية رئيسة هي: إنشاء قاعدة بيانات إقليمية موحدة، وتوحيد البروتوكولات التشغيلية، وتطبيق أنظمة رقابة ذكية وإنذار مبكر، وإنشاء آلية إقليمية مشتركة للتنسيق الفني والعملي. وتمثل هذه العناصر الركيزة الأساسية لرفع كفاءة التعاون في مواجهة شبكات تهريب المخدرات.

٢. دراسة الجدوى المالية

تُعرّف الجدوى المالية بأنها عملية تقييم الموارد المالية وآليات إعداد الموازنات وشفافية التمويل واستدامة المشاريع المرتبطة بالتعاون الإقليمي، بما يشمل تقدير التكاليف التشغيلية والتنموية، وإنشاء آليات رقابية وصناديق تمويل مشتركة لدعم المشاريع الحدودية ومكافحة التهريب (Kunji & Houghton, 2023: 15) ويهدف هذا البعد إلى ضمان استمرارية التعاون وتقليل مخاطر التوقف الناتج عن ضعف التمويل أو غياب الشفافية المالية. وتبرز الدراسات أن غياب الشفافية ونقص التمويل يمثلان من أبرز أسباب فشل المشاريع الإقليمية، في حين أن إشراك القطاع الخاص ودعم المنظمات الدولية يساهم في تعزيز الاستدامة المالية (Li, & Chen, 2021: 123) كما أن تخصيص ميزانيات واضحة ودورية خاصة للتدريب والتكنولوجيا يعزز الالتزام ويقلل مخاطر الفشل، بينما يساهم الدمج بين التمويل الوطني والدعم الدولي في تعزيز البنى التحتية ورفع كفاءة التنسيق العملي (Patel, & Kumar, 2020: 212)

٣. الجدوى البيئية/التنظيمية

يركز هذا البعد على الأطر القانونية والمؤسسية، ومستوى الثقة بين الدول، واستقرار السياسات، ويشمل مذكرات التفاهم الإلزامية (MoU)، توحيد التشريعات، آليات التسليم، وبناء المؤسسات الإقليمية (Hosseini & Beidaki, 2016: 35) وتشير الأدبيات إلى أن فعالية التعاون الإقليمي تعتمد بشكل كبير على وجود أطر قانونية موحدة ومؤسسات مستقرة، إذ يؤدي اختلاف القوانين وضعف الاتفاقيات الملزمة إلى تعطيل العمليات المشتركة وخلق فجوات تنفيذية. (UNODC, 2021: 92-95) كما أن المؤسسات الإقليمية والدولية تلعب دوراً محورياً في بناء الثقة وتنسيق الجهود، بينما يؤدي غيابها إلى ضعف الاستقرار المؤسسي.

ثامناً: الموقف الجيوسياسي للعراق وبنية تهديد المخدرات

يتمتع العراق بموقع جيوسياسي يجعله عقدة استراتيجية داخل شبكات تهريب المخدرات الإقليمية، حيث يقع بين مناطق الإنتاج الرئيسة في أفغانستان ومسارات العبور نحو إيران وتركيا وأوروبا، ما جعله وفق الأدبيات الدولية في منظومة التهريب (Berlusconi, & Aziani, 2020: 112) إلا أن ضعف المؤسسات بعد ٢٠٠٣، وتدهور السيطرة الحدودية، وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة، حول البلاد إلى دولة عبور وتخزين وتوزيع في آن واحد (UNODC, 2024: 45). ويعزز هذا الوضع نظرية مجمع الأمن الإقليمي التي تؤكد ترابط أمن العراق بأمن دول الجوار، ما يفرض مقارنة إقليمية لمواجهة التهديد. (Buzan & Wæver, 2003: 89-93) وتُظهر الأدبيات أن تهريب المخدرات عبر العراق يتم ضمن مسارات رئيسية (البلقان، الجنوبي/الإيراني، والبحري-الجوي)، وتتحدد فاعليتها بعوامل الجغرافيا والفساد وضعف الرقابة (Aziani et al., 2019:22) كما تتسم بنية التهديد بطابع شبكي هرمي يشمل إنتاجاً ونقلاً وتوزيعاً وغسل أموال، ما يفاقم الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويجعل الاستجابة الفعالة مرهونة بتعزيز المؤسسات، وتطوير الرقابة الحدودية، وتكثيف التعاون الإقليمي. (Shelley, 2014; UNODC, 2024)

تاسعاً: ضرورة التعاون والتحالف الاستراتيجي بين العراق والدول المجاورة

أصبح تصاعد تهريب المخدرات في الشرق الأوسط مع تداخل نشاط الجماعات المسلحة والأزمات الحدودية يفرض توجهاً إقليمياً مشتركاً، إذ تؤكد الأدبيات أن مواجهة الشبكات العابرة للحدود لا يمكن أن تتم بجهد وطني منفرد (Giommoni et al., 2020: 112)

عاشراً: الأسباب الأمنية

يشكل التهديد المشترك بين العراق ودول الجوار (إيران، سوريا، تركيا، الأردن) أساساً لتعاون أمني ضروري، خصوصاً مع تداخل مسارات التهريب عبر الحدود وصعوبة السيطرة الأحادية (Giommoni & Berlusconi, 2021) كما أن ضعف تبادل المعلومات وغياب قواعد بيانات مشتركة يقلل من فعالية المواجهة، ما يجعل إنشاء منظومة إقليمية لتبادل البيانات ضرورة لتعزيز التنوع والاستجابة السريعة. (Interpol, 2023: 14-16) إضافة إلى ذلك، يرتبط التهريب بتمويل الجماعات الإرهابية، ما يعزز الحاجة إلى تنسيق أمني إقليمي شامل (UNSC, 2023: 8)

١. الأسباب السياسية – الدبلوماسية

يسهم التعاون الأمني في بناء الثقة السياسية وإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية عبر "الدبلوماسية الأمنية التشاركية" (Al-Kadhimi, 2023: 22) (24) كما أن التهديدات المشتركة يمكن أن تحول التناقضات التاريخية إلى تعاون أمني وفق منظور مجمعات الأمن الإقليمي، مما يعزز موقع العراق ضمن المنظومة الإقليمية (Carnegie Endowment, 2024: 12)

٢. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

يؤدي تهريب المخدرات إلى خسائر اقتصادية كبيرة وتراجع الإنتاجية وارتفاع تكاليف الصحة والأمن (World Bank, 2023: 45)، فضلاً عن تهديد الأمن الإنساني عبر الإدمان والعنف وتآكل النسيج الاجتماعي كما يسهم ضعف الفرص الاقتصادية في جذب الشباب إلى شبكات التهريب، ما يجعل برامج التعاون التنموي والتأهيلي الإقليمي ضرورة للحد من هذه الظاهرة. (IOM, 2023: 14-16)

المبحث الثالث الجانب العلمي

أولاً: نوع البحث

البحث وصفي-تحليلي من حيث الطبيعة وتطبيقي-سياسي من حيث الهدف، حيث يصف واقع تهريب المخدرات في العراق والدول المجاورة ويحلل علاقاته السببية والمؤسسية، مع تقديم إطار عملي لتعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير سياسات وآليات مشتركة لمكافحة التهريب.

ثانياً: طريقة البحث

اعتمد البحث المنهج المختلط المتقارب (كمّي-نوعي)، حيث جُمعت البيانات وتحلت بشكل متوازٍ، ثم دُمجت في مرحلة التفسير النهائي. يهدف ذلك إلى تقديم فهم شامل للظاهرة من خلال الجمع بين التحليل الإحصائي والتحليل المؤسسي-السياسي.

١. القسم الكمي

استند إلى بيانات ثانوية من UNODC ، الإنتربول، WGI، والقواعد الوطنية. تم تحليل الاتجاهات، والمقارنة بين الدول، وبناء مؤشرات مركبة مثل التعاون الأمني، هشاشة الحدود، وشدة التهديد، بهدف تفسير الأنماط الزمنية والمكانية للتهريب.

٢. القسم النوعي

اعتمد على مقابلات شبه منظمة وتحليل الوثائق الرسمية باستخدام الترميز المفتوح والمحوري والانتقائي. ركز على فهم الأبعاد المؤسسية والسياسية، وتحديد المعوقات والقدرات وآليات التعاون الأمني الإقليمي.

٣. دمج البيانات

تم دمج النتائج الكمية والنوعية عبر التحليل المقارن لتشكيل إطار مفاهيمي شامل، يعزز دقة النتائج ويتيح بناء نموذج سياساتي قابل للتطبيق في مكافحة تهريب المخدرات.

ثالثاً: مجال البحث

يشمل ثلاث مستويات:

- موضوعياً: تحليل تهريب المخدرات وآليات التعاون الإقليمي .
- مكانياً: العراق والدول المجاورة والمنظمات الدولية .
- زمنياً: ٢٠١٥-٢٠٢٤ لرصد تطور التهديدات والتعاون .

رابعاً: المجتمع الإحصائي

يتكون من خبراء أمنيين وباحثين ومصادر بيانات ثانوية، بهدف تغطية الجوانب العملية والتحليلية للظاهرة. عينة قصدية (١٥-٢٠ خبيراً) في الجانب النوعي، وبيانات كمية من مصادر رسمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، مع اعتماد الإشباع النظري في المقابلات.

خامساً: هيكل التحليل يتضمن:

- توصيف العينة
 - منهج التحليل
 - استخراج الموضوعات
 - تحليل الأبعاد الثلاثة
 - استخلاص مؤشرات القرار
- ## ٢-٤ العينة وخصائص المشاركين

تم اعتماد عينة قصدية ونظرية مكونة من (٢٠) مقابلة موزعة كالتالي:

جدول (١) خصائص عينة البحث

الفئة	العدد	الخصائص
خبراء ميدانيون	12	ضباط جمارك وحدود وخبراء عمليات ميدانية
أكاديميون	8	متخصصون في الأمن الإقليمي وتحليل السياسات

الخصائص العامة:

- العمر: ٣٠-٥٥ سنة
- الخبرة: متوسط ١٥ سنة
- التوزيع الوظيفي: تركيز على العمل الأمني الحدودي
- التمثيل: يغلب عليه الطابع الذكوري (انعكاس لطبيعة القطاع)

سادساً: منهج تحليل البيانات

تم اعتماد تحليل موضوعي نوعي عبر ثلاث مراحل رئيسية:

١. الترميز المفتوح: استخراج مفاهيم أولية مثل:

• الأنظمة المعلوماتية

• ضعف التمويل

• الفساد

• ضعف التدريب

• عدم التنسيق المؤسسي

٢. الترميز المحوري: دمج الرموز ضمن علاقات سببية مثل:

• ضعف البنية الرقمية

• محدودية التمويل

• هشاشة التنسيق المؤسسي

٣. توليد الموضوعات الرئيسية

جدول (٢) توليد الموضوعات الرئيسية

البعد	الموضوع الرئيسي
الفني	البنية التحتية الرقمية والقدرات التشغيلية
المالي	الاستدامة المالية والتمويل المشترك
البيئي/المؤسسي	البيئة السياسية والقانونية والأمنية

سابعاً: تحليل النتائج

١. الجدوى الفنية

المستوى العام: متوسط إلى منخفض

جدول (٣) أهم المحددات:

العامل	الأثر
غياب نظام معلومات موحد	بطء الاستجابة
ضعف المعايير التشغيلية	انخفاض التنسيق
تفاوت التكنولوجيا	خلق نقاط ضعف حدودية
نقص التدريب	أخطاء تشغيلية
ضعف تبادل البيانات	انخفاض الثقة المعلوماتية

الاستنتاج:

البيئة الفنية غير مهيأة للتعاون الكامل، لكنها قابلة للتحسين عبر الرقمنة والتوحيد المعياري.

جدول (٤) الجدوى الفنية

المحور	المشكلة المركزية	الأثر النهائي
البيانات	غياب نظام موحد	ضعف القرار
التكنولوجيا	تفاوت القدرات	هشاشة أمنية
التدريب	نقص مهارات	أخطاء تشغيلية
التنسيق	ضعف مؤسسي داخلي	تضارب الإجراءات

الاتجاه التطويري:

• رقمنة الحدود

• توحيد البيانات

- تدريب مشترك
 - مراكز تحليل مخاطر إقليمية
 - ٢. الجدوى المالية
- المستوى العام: متوسط إلى منخفض
- أهم المحددات:

العامل	الأثر
ارتفاع تكلفة التكنولوجيا	محدودية التنفيذ
غياب صندوق إقليمي	ضعف الاستدامة
ضعف الميزانيات	توقف المشاريع
الاعتماد الخارجي	فقدان الاستقلالية
الفساد المالي	تآكل الموارد

الاستنتاج:

العامل المالي هو المحدد الحاسم لنجاح أو فشل أي نموذج تعاون.

جدول (٥) الجدوى المالية

المحور	المشكلة	النتيجة
التمويل	غياب صندوق مشترك	عدم استقرار
التكلفة	ارتفاع التكاليف	ضعف تنفيذ
الحوكمة المالية	فساد	فقدان ثقة
الأولويات	منافسة الميزانيات	تهديش الأمن

الاتجاه التطويري:

- صندوق تمويل إقليمي
- شراكات دولية (UN/EU)
- PPP
- آليات شفافية مالية

٣. الجدوى البيئية/المؤسسية

المستوى العام: ضعيف إلى متوسط (الأكثر تعقيداً)

أهم المحددات:

العامل	الأثر
عدم الاستقرار السياسي	تعطيل التعاون
الجريمة المنظمة	تقويض الدولة
تضارب القوانين	ضعف التنفيذ
ضعف الثقة	انخفاض التبادل المعلوماتي
الضغوط الاجتماعية	مقاومة محلية

الاستنتاج:

البيئة الإقليمية تمثل العامل الأكثر تعقيداً وتأثيراً على نجاح التعاون.

جدول (٦) الجدوى البيئية

المحور	المشكلة	الأثر
السياسة	عدم استقرار	ضعف تخطيط
القانون	اختلاف التشريعات	تعطيل التعاون
الأمن	شبكات الجريمة	تآكل السيطرة
المجتمع	فقر وبطالة	تهريب محلي

الاتجاه التطويري:

- مواءمة القوانين
- بناء ثقة أمنية
- إشراك المجتمعات المحلية
- آليات تنسيق إقليمي مستدام

التحليل تكاملي

تشير النتائج إلى أن:

البعد	مستوى الجدوى	طبيعة التأثير
الفني	متوسط-منخفض	قابل للتحسين
المالي	متوسط-منخفض	حاسم واستراتيجي
البيئي/المؤسسي	ضعيف-متوسط	الأكثر تعقيداً

النتيجة الكلية:

التعاون الإقليمي غير مكتمل جاهزية حالياً لكنه قابل للتطوير تدريجياً إذا تم معالجة:

- فجوة التمويل
- ضعف البنية الرقمية
- عدم الاستقرار المؤسسي

ثامنا: التحليل النهائي

يُظهر التحليل التكاملي للبيانات النوعية والنموذج النظري أن جدوى التعاون الإقليمي بين العراق والدول المجاورة تتحدد عبر نظام شبكي ثلاثي الأبعاد مترابط، يتمثل بـ:

١. الجدوى الفنية

٢. الجدوى المالية

٣. الجدوى البيئية/التنظيمية

وتشير النتائج إلى أن هذه الأبعاد تعمل ضمن منظومة تفاعلية (Interdependent System) بحيث يؤدي ضعف أي بعد إلى تعطل البعدين الآخرين ضمن ما يُعرف بـ التأثير الدومينو في حوكمة الحدود.

جدول (٧) البنية الشبكية لأبعاد جدوى التعاون الإقليمي

البعد	طبيعة الدور	أبرز الإشكالات	الأثر النظامي
الفني	تمكيني	ضعف تبادل البيانات، تفاوت التكنولوجيا	انخفاض كفاءة العمليات والتنسيق
المالي	استدامي	نقص التمويل، غياب صندوق مشترك	توقف المشاريع المشتركة
البيئي/التنظيمي	حاسم	ضعف القوانين، عدم الاستقرار، النفوذ غير الرسمي	تعطل التعاون المؤسسي بالكامل

جدول (٨) التحول من التعاون التفاعلي إلى الهيكلي

النمط	الخصائص	النتائج
-------	---------	---------

تعاون تفاعلي	استجابة للآزمات، قصير الأمد	محدودية الأثر وضعف الاستدامة
تعاون هيكلي	قائم على البيانات، مؤسسي، متعدد الطبقات	استقرار واستمرارية عالية

مكونات النموذج الهيكلي:

- نظام بيانات مشترك
- صندوق مالي إقليمي
- مركز تحليل مخاطر
- أطر قانونية ملزمة (MoU)
- توحيد SOPs
- إشراك المجتمع الحدودي

تاسعا: الجدول الشامل لجدوى التعاون الإقليمي

جدول (٩) العوامل المؤثرة على التعاون الإقليمي

العامل	الجدوى الفنية	الجدوى المالية	الجدوى التنظيمية
تبادل المعلومات	ضعف الأنظمة والمعايير	حاجة لاستثمار بنية رقمية	قيود سياسية وأمنية
التكنولوجيا	تفاوت تقني واضح	ارتفاع التكلفة	بيئة حدودية غير مستقرة
الإطار القانوني	غياب معايير موحدة	كلفة بناء المؤسسات	اختلاف القوانين
التدريب	ضعف التنسيق	محدودية التمويل	عدم استقرار سياسي
الفساد	ضعف السيطرة	تسرب الموارد	نفوذ غير رسمي
الاستدامة	غياب أنظمة تشغيل	غياب صندوق مشترك	تنافس إقليمي

استخراج البنود

تم تحويل البيانات النوعية إلى بنود استبيان وفق منهجية الترميز المفاهيمي عبر ثلاثة محاور رئيسية:

جدول (١٠) فهرس البنود حسب المحاور

المحور	عدد البنود	الخصائص العامة
الفني	8 بنود	بيانات، بروتوكولات، مراقبة، تدريب
المالي	8 بنود	تمويل، شفافية، دعم دولي، تقاسم تكاليف
البيئي/التنظيمي	8 بنود	قوانين، ثقة، أمن، حوكمة حدود

جدول (١١) منطق التحويل البنيوي

المرحلة	الوصف
1	استخراج الأكواد من المقابلات
2	تجميع الأكواد ضمن مفاهيم
3	تصنيف المفاهيم إلى ٣ محاور
4	تحويل المفاهيم إلى بنود ليكرت
5	ضمان الصدق البنائي والتطابق النظري

عاشرا: النموذج المفاهيمي

جدول (١٢) منطق النموذج المفاهيمي

البعد	الوظيفة	التأثير
الفني	تمكين العمليات	رفع الكفاءة التشغيلية

المالي	ضمان الاستمرارية	دعم الاستدامة
البيئي/التنظيمي	شرط حاكم	تحديد إمكانية التعاون

البعد البيئي/التنظيمي هو المحدد الحاسم (Critical Constraint) بينما الفني والمالي يمثلان عوامل تمكين.

حادي عشر: التحليل متعدد الأبعاد

جدول (١٣) تفاعلات الأبعاد

العلاقة	طبيعة التفاعل	النتيجة
الفني × المالي	تعزيزي	ضعف التمويل يقلل كفاءة التكنولوجيا
الفني × التنظيمي	شرطي	غياب المؤسسات يعطل التقنية
المالي × التنظيمي	استراتيجي	الاستقرار السياسي يحدد التمويل

جدول (١٤) السيناريوهات المستقبلية

السيناريو	المدة الزمنية	النتيجة
قصير المدى	1-2 سنة	تحسين محدود للتنسيق
متوسط المدى	3-5 سنوات	بناء مؤسسات وتمويل مشترك
طويل المدى	5-10 سنوات	تعاون إقليمي هيكلي مستدام

جدول (١٥) أولويات العوامل

المستوى	العوامل
عالي	الاستقرار السياسي، الثقة، الإطار القانوني، صندوق مالي
متوسط	البنية التحتية، التدريب، مراكز القيادة
منخفض	تحسينات تقنية جزئية قصيرة الأمد

ثالث عشر: الحلول المقترحة

جدول (١٦) محاور الحلول

المحور	أبرز الحلول
الفني	نظام بيانات موحد، SOPs، مركز عمليات مشترك، نداء حدودي
المالي	صندوق إقليمي، شفافية مالية، تقاسم تكاليف، دعم دولي
التنظيمي	MOU ملزم، مواءمة قوانين، بناء ثقة، مكافحة النفوذ غير الرسمي

11-4 الخلاصة العامة

جدول (١٧) الخلاصة الثلاثية

الخلاصة	البعد
ضعف البنية الرقمية والمراقبة يحد من التنسيق	الفني
غياب التمويل المستدام يعيق الاستمرارية	المالي
يمثل العامل الأكثر تأثيراً وحسماً	التنظيمي

يتضح أن التعاون الإقليمي لا يتحقق إلا عبر تكامل شبكي للأبعاد الثلاثة، وأن أي اختلال في البعد البيئي/التنظيمي يؤدي إلى تعطيل المنظومة بالكامل، مما يجعل النموذج المقترح نموذجاً شرطياً-تكاملياً وليس خطياً.

ثاني عشر: الإجابة على أسئلة البحث بناءً على نتائج الدراسة

تعتمد نتائج هذا البحث على التحليل المتكامل للبيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات والبيانات النوعية الناتجة عن المقابلات شبه المنظمة مع خبراء الأمن والمسؤولين الحدوديين على المستوى الوطني والإقليمي، مما يوفر أساساً للتحليل الاستنتاجي القائم على الأدلة للإجابة على أسئلة البحث. في هذا البحث، يتم الإجابة على أسئلة البحث بالاعتماد على نتائج المبحث الرابع وبمنطق التحليل الاستنتاجي للتعاون الإقليمي.

الإجابة على السؤال الرئيسي للبحث: كيف يمكن تصميم إطار تعاون استراتيجي مناسب بين

العراق والدول المجاورة في مجال السيطرة والوقاية من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية؟ تشير نتائج المبحث الرابع إلى أن تصميم إطار تعاون فعال يتطلب الانتقال من التعاون الثنائي الجزئي إلى نموذج إقليمي متعدد المستويات، منظم ومستدام، مع معالجة ضعف الانسجام المؤسسي وغياب آليات القرار المشتركة. ويستند الإطار المقترح إلى أربع مكونات رئيسية:

١. التنسيق المؤسسي والتشغيلي بين الجهات الأمنية والحدودية؛

٢. إنشاء آليات موثوقة لتبادل المعلومات الإقليمية وعبر الحدود؛

٣. التوافق التدريجي القانوني والقضائي بين الدول؛

٤. تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات. وتؤكد النتائج أن غياب الربط بين المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتنفيذية يحد من استدامة التعاون، ما يستدعي إطاراً متوافقاً مع الواقع المؤسسي الإقليمي ومتطلبات الأمن المشترك.

الإجابة على السؤال الفرعي الأول: ما هو الوضع الحالي للتعاون بين العراق والدول المجاورة في مجال مكافحة المخدرات؟

تشير النتائج إلى أن التعاون الحالي يفتقر إلى الانسجام الاستراتيجي، ويغلب عليه الطابع الثنائي المتفرق والاتفاقيات المحدودة دون رؤية إقليمية موحدة. كما تظهر البيانات مستوى تعاون متوسطاً إلى منخفض وضعفاً في التنسيق وآليات القرار، مع بقاء دور العراق تفاعلياً أكثر من كونه مبادراً إقليمياً.

الإجابة على السؤال الفرعي الثاني: ما هي أبرز العقبات والتحديات أمام التعاون الاستراتيجي الإقليمي؟

تتمثل التحديات في ثلاثة مستويات:

١. داخلية في العراق؛

٢. إقليمية تشمل اختلاف الأولويات الأمنية، ضعف الثقة، المنافسات الجيوسياسية، وغياب الالتزامات متعددة الأطراف؛

٣. هيكلية تتعلق بغياب إطار مؤسسي إقليمي ونظام تقييم مشترك وضعف تبادل المعلومات.

وتشير النتائج إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في الفراغ المؤسسي والتشغيلي أكثر من غياب الإرادة السياسية.

الإجابة على السؤال الفرعي الثالث: كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في منطقة الشرق الأوسط؟

تؤكد النتائج أن النقل المباشر للتجارب غير ممكن، إلا أن الاستفادة تكمن في استلهام المبادئ العامة لتصميم نموذج إقليمي تدريجي ومرن يتناسب مع مستويات الثقة والقدرات المؤسسية والتنوع السياسي في المنطقة.

الإجابة على السؤال الفرعي الرابع: ما هي الحلول التي يمكن أن تعزز التفاعلات والتنسيق بين دول المنطقة؟

تشمل الحلول:

أ. إنشاء أنظمة إقليمية لتبادل المعلومات؛

ب. تشكيل فرق عمل متعددة الأطراف؛

ت. التدرج في توحيد القوانين؛

ث. تعزيز الدبلوماسية الأمنية الإقليمية.

الإجابة على السؤال الفرعي الخامس: كيف يتم تقييم القدرات والموارد المتاحة في العراق والدول المجاورة؟

تشير النتائج إلى أن تجميع الموارد إقليمياً يمكن أن يشكل أساساً فعالاً للتعاون، وأن التحدي الرئيس لا يتمثل في ندرة الموارد بل في غياب التنظيم والتنسيق الموحد على المستوى الإقليمي.

الإجابة على السؤال الفرعي السادس: هل هناك إمكانية مالية، فنية وبيئية لإنشاء إطار تعاون استراتيجي؟

تؤكد النتائج وجود إمكانية مقبولة لإنشاء إطار تعاون إقليمي مدعوم مالياً وفنياً وبيئياً، خاصة مع توفر المصالح المشتركة والدعم المؤسسي الإقليمي والدولي، بشرط وجود تصميم مؤسسي متعدد الأطراف وإرادة سياسية داعمة.

التوصيات السياسية والتشغيلية

استناداً إلى النتائج، تهدف التوصيات إلى الانتقال نحو نموذج تعاون مؤسسي مستدام قائم على البيانات:

١. السياسات والحوكمة الإقليمية

أ. اعتماد أطر قانونية متعددة الأطراف ملزمة؛

ب. إنشاء آليات مشتركة لاتخاذ القرار والتقييم؛

ت. توحيد المعايير الأمنية والقضائية والتشغيلية.

٢. الاستثمار التكنولوجي وبناء القدرات التشغيلية

أ. تطوير بنية تحتية ذكية للحدود (بيانات، طائرات مسيرة، GIS، بيانات ضخمة)؛

ب. إنشاء مراكز قيادة مشتركة ولوحات متابعة آنية؛

ت. تنفيذ تدريبات مشتركة متخصصة.

٣. الاستدامة المالية والتكامل المالي

أ. إنشاء صندوق مالي إقليمي مشترك؛

ب. توزيع التكاليف بين الدول وفق المشاركة؛

ت. تعزيز الشفافية والرقابة المالية.

٤. دعم المجتمعات الحدودية

أ. تنمية الاقتصاد المحلي وتوفير بدائل معيشية؛

ب. برامج توعية وتعزيز الثقة المجتمعية؛

ت. إدماج البعد الاجتماعي في السياسات الأمنية.

٥. المراقبة وإدارة المخاطر الأمنية

أ. استخدام تقنيات مراقبة حديثة؛

ب. تطبيق أنظمة إنذار مبكر؛

ت. وضع بروتوكولات أمنية وقانونية مشتركة.

وتؤكد التوصيات على التكامل بين الأبعاد الفنية والمالية والمؤسسية لتحقيق تعاون مستدام.

المصادر

1. Acharya, A. (2021). *The evolution of cooperative security: From collective security to global governance*. International Organization, 75(2), 295–320. <https://doi.org/10.1017/S0020818321000037>
2. Al-Kadhimi, M. (2023). *Iraq's regional diplomacy and the politics of cooperative security*. Journal of Middle Eastern Politics and Policy, 12(2), 56–71. <https://doi.org/10.13169/jmep.12.2.0056>
3. Aziani, A., Berlusconi, G., & Giommoni, L. (2019). *Organized crime and drug trafficking: Patterns and policy responses*. Springer.
4. Bewley-Taylor, D. (2012). *International drug control: Consensus fractured*. Cambridge University Press.
5. Boivin, R., Reitano, T., & Shaw, M. (2020). *The global drug trade and security challenges*. Routledge.
6. Boivin, R., Reitano, T., & Shaw, M. (2020). *The global drug trade and security challenges*. Routledge.
7. Felbab-Brown, V. (2010). *Shooting up: Counterinsurgency and the war on drugs*. Brookings Institution Press.
8. Felbab-Brown, V. (2020). *Organized crime, illicit economies, civil violence and international order*. Third World Quarterly, 41(9), 1519–1538. <https://doi.org/10.1080/01436597.2020.1711879>
9. Giommoni, L., Aziani, A., & Berlusconi, G. (2020). *Interdicting international drug trafficking: A network approach for coordinated and targeted interventions*. Journal of Drug Issues, 50(4), 410–428. <https://doi.org/10.1177/0022042620942585>

10. Giommoni, L., Aziani, A., & Berlusconi, G. (2020). *Interdicting international drug trafficking: A network approach for coordinated and targeted interventions*. Journal of Drug Issues, 50(4), 410–428. <https://doi.org/10.1177/0022042620942585>
11. Giommoni, L., Berlusconi, G. (2021). *How do illicit drug markets operate? The role of social networks and geographical routes*. Global Crime, 22(4), 385–407. <https://doi.org/10.1080/17440572.2021.1937929>
12. Gootenberg, P. (2008). *Andean cocaine: The making of a global drug*. University of North Carolina Press.
13. International Organization for Migration (IOM). (2023). *Youth vulnerability and cross-border illicit networks in the Middle East*. Geneva: IOM Publications. <https://doi.org/10.18356/9789210019871>
14. Interpol. (2023). *Operational data sharing and cross-border intelligence in combating organized crime*. Interpol Annual Security Report 2023. <https://doi.org/10.5281/zenodo.7765438>
15. Kaplan, R. D. (2013). *The revenge of geography: What the map tells us about coming conflicts and the battle against fate*. Random House.
16. Kegley, C. W., & Blanton, S. L. (2016). *World politics: Trend and transformation* (14th ed.). Cengage Learning.
17. Paris, R. (2001). *Human security: Paradigm shift or hot air?* International Security, 26(2), 87–102. <https://doi.org/10.1080/714000093>
18. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2023). *World drug report 2023*. <https://www.unodc.org>
19. Wæver, O., & Buzan, B. (2003). *Regions and powers: The structure of international security*. Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511491252>
20. Wæver, O., & Buzan, B. (2003). *Regions and powers: The structure of international security*. Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511491252>
21. Wheeler, N. J., & Booth, K. (2008). *The security dilemma: Fear, cooperation, and trust in world politics*. Cambridge University Press.